مجتمع

إجلاء الآلاف وسط أمطار غزيرة تجتاح الهند وباكستان

أعلنت السلطات الهندية أن أمطاراً غزيرة هطلت على مناطق من ولاية غوجارات (غرب) هذا الأسبوع، وتسببت في إغراق مدن وانقطاع خدمات وأودت بحياة ما لا يقل عن 28 شخصاً، فيما اضطر الآلاف لإخلاء منازلهم. وحذرت السلطات من أمطار غزيرة مقبلة. ونجم هطول الأمطار عن منخفض جوي حاد قبالة سواحل غوجارات، وأثر على الساحل الجنوبي لباكستان المجاورة حيث هطلت أمطار غزيرة على كراتشي، أكبر مدنها. وحذر مسؤولون في إقليم السند بجنوب باكستان من هطول أمطار غزيرة واضطراب الملاحة البحرية وحدوث سيول. (رويترز)

زلزال بقوة 5,4 درجات يضرب أفغانستان

ضرب زلزال بلغت قوته 5,4 درجات على مقياس ريختر، أمس الخميس، إقليم بدخشان شمال شرقي أفغانستان. وذكرت هيئة المسح الجيولوجي الأميركية أن مركز الزلزال يقع على بعد 28 كيلومترا من منطقة أشكاشم الواقعة بالإقليم، وعلى عمق 224,3 كيلومتراً. ولم ترد تقارير بوقوع أضرار مادية أو بشرية. وتتعرض أفغانستان بشكل متكرر للزلازل، وخصوصاً في سلسلة جبال هندو كوش، التي تقع بالقرب من تقاطع الصفائح التكتونية الأوراسية والهندية. يشار إلى أن ولاية هرات شهدت سلسلة زلازل وهزات ارتدادية في أكتوبر/ تشرين الأول 2023. (قنا)

غزة: تهجير إلى الشاطئ

على شاطئ بحر وسط وجنوب قطاع غزة، تنتشر آلاف الخيام المهترئة المصنوعة من القماش والنايلون بشكل غير منظم، تؤوي مهجرين أُجبروا على مغادرة منازلهم قسراً بفعل أوامر الإخلاء الإسرائيلية، في ظل استمرار العدوان على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. ولم يعد شاطئ البحر للاستجمام في فصل الصيف كما هو معروف في كل مكان في العالم، بل تحول إلى ملجأ للغزيين الفارين من أهوال الحرب وما خلفته من دمار وقتل.

وعلى امتداد شاطئ البحر من مخيم النصيرات (وسط) وحتى مدينة خانيونس (جنوب)، يفترش الأطفال والأهالي الأرض خارج خيامهم التي تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة، حيث لا تتوفر وسائل تهوية، وترتفع درجات الحرارة إلى 35 درجة مئوية. وأعلنت بلدية دير البلح وسط قطاع غزة عن تهجير قسري لنحو 250 ألف مواطن فلسطيني وخروج 25 مركز إيواء عن الخدمة. وأمام خيمته في مدينة دير البلح وسط قطاع غزة، يستريح الفلسطيني سيف الحلبي (39 عاماً)، الذي يعيل أسرة مكونة من خمسة أفراد، بعدما تمكن من جمع أوراق وخشب لإشعال نار لطهي الطعام. يقول: «الوضع مأساوي جداً. هربنا من مدينة غزة في بداية الحرب وانتقلنا إلى مدينة رفح (جنوب)، ثم توجهنا إلى دير البلح قرب مستشفى شهداء الأقصى (وسط)، الذي أمر الجيش بإخلاء محيطه قبل أيام، والآن نقيم على شاطئ البحر».

(الأناضول)

بقي لهم الشاطئ للاستقرار (أشرف أبو عمرة/ الأناضول)

السودان... تداعيات قطع الأشجار للطهي

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

منذ اندلاع الحرب في السودان قبل أكثر من 15 شهراً، تعذر وصول الغاز الطبيعي إلى غالبية مدن وقرى البلاد، وفي المناطق التي يصلها الغاز، ارتفعت أسعاره إلى 40 ألف جنيه سوداني (20 دولاراً أميركياً)، وهو مبلغ لا تتحمله غالبية الأسر التي فقدت مصادر دخلها، وتجتهد لتوفير ما يكفيها من الغذاء. ووجد كثير من السودانيين أنفسهم مضطرين إلى قطع الأشجار وحرق أخشابها لاستخدام الفحم في طهي الطعام، كما استغل التجار الفرصة ليصل سعر جوال الفحم إلى ما يقارب 50 ألف جنيه، وفي المتوسط تحتاج الأسرة الواحدة إلى نحو ثلاثة آلاف جنيه يومياً لتوفير حاجتها من الفحم.

يقول الزين عمر، من مدينة الحصاحيصا (وسط)، إن سكان الحي الذي يسكن فيه يعتمدون بالكامل على حطب الأشجار في طهي طعامهم لعدم وجود الغاز الطبيعي، وعدم استقرار التيار الكهربائي الذي يمكّن بعض الأسر من استخدام أجهزة الطهي الكهربائية. يضيف لـ«العربي الجديد»: «العديد من سكان مناطق ولاية الجزيرة جعلوا من قطع الأشجار وتحويل حطبها إلى فحم نباتي مصدر رزق، إذ يباع الجوال الواحد بما لا يقل عن 55 ألف جنيه. لكن زيادة الاعتماد على الفحم النباتي ستكون له تأثيرات هائلة على البيئة». ويقول عثمان محمد، وهو أحد المشرفين على المطابخ الجماعية في أم درمان، إن تلك المطابخ تستهلك كميات كبيرة من حطب الأشجار في طهي الوجبات للنازحين والمحتاجين، مشيراً إلى أنهم يقطعون الأشجار من داخل المنازل التي يتبرع أصحابها بأخشابها، أو من داخل المدارس بإذن من مدرائها، أو من شارع النيل العمومي، مع الحرص الشديد على عدم القطع الجائر عبر استئجار متخصصين في القطع، والحرص على قطع الفروع دون الجذور، ما يسمح للأشجار بالنمو من جديد. وعدد كبير من الأشجار التي تم قطعها اخضر مجدداً.

يضيف محمد لـ«العربي الجديد»: «أثرت الحرب كثيراً على الغطاء النباتي، خصوصاً في المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات الدعم السريع، لأن جنودها يعتمدون بشكل كامل على الاحتطاب في الطهي، ويظهر ذلك من خلال الصور الملتقطة بالأقمار الصناعية. تقلصت المساحات الخضراء، خصوصاً في ولايتي الخرطوم والجزيرة. وجبة الفول في المطابخ الجماعية تحتاج إلى ما لا يقل عن قنطارين من الحطب، والعدس يستهلك ما لا يقل عن قنطار ونصف، واقترحنا على سلطات ولاية الخرطوم إمداد المطابخ الجماعية بأسطوانة غاز كبيرة أسبوعياً بسعر مدعوم، لكن لم نجد أي استجابة، وحرصاً على الغطاء النباتي، قمنا بإعداد خطة لتحويل روث الحيوانات إلى غاز حيوي لاستخدامه في الطهي». ويقول الخبير في مجال البيئة، طه بدوي، إنّ «استخدام الفحم النباتي لا يمثل مشكلة ما دام يتم بأسس علمية، خصوصاً في قطع الأشجار، لكن هذا لم يحدث، إذ يتم قطعها بشكل جائر، ما يضع البلاد أمام كارثة حقيقية، فذلك يؤثر مباشرة على التغير المناخي، وظهرت آثاره بوضوح في السنوات الأخيرة، ويتوقع أن تزداد في ظل تواصل الحرب، وما ينتج عنها من موجات نزوح».

ويوضح بدوي لـ«العربي الجديد»، أنه «من المؤسف أن يكون القطع الجائر في كبرى مناطق الزراعة في السودان، مثل ولاية الجزيرة، ومشروع طوكر الزراعي، وفي الخرطوم وكسلا. التأثير كبير على الغطاء النباتي، وهذا خطر على البيئة عموماً، وتعامل الحكومة قبل الحرب وبعدها لا يتناسب مع الأوضاع، وقد وصل إلى حد السماح بتصدير الفحم النباتي، ووصلت أرقام الصادرات إلى عشرة ملايين جوال في السنة، وكل هذا يزيد من تدمير الأغطية النباتية، ويفاقم إطلاق الغازات الملوثة في الغلاف الجوي، فتدفع البيئة الثمن، ولا يوجد مسؤول واحد في الدولة يتحدث عن ذلك، ما يلقي بظلاله على حياة الناس. الحكومة لا تمتلك أي رؤية للحل، وغير مهتمة أصلاً بموضوع الطاقة البديلة».

وتقول الصحافية المتخصصة في الشؤون البيئية، إخلاص نمر، إن القطع الجائر للأشجار يقلل من قوة التربة وتماسكها، ومن مكافحتها السيول والفيضانات. وتضيف لـ«العربي الجديد»: «وجود الأشجار مهم لتقليل درجات الحرارة، كما أنها تمثل موطناً للحيوانات والطيور، والقضاء عليها يؤدي إلى تشريد تلك الكائنات، خصوصاً في الغابات التي تضم نحو 70 إلى 80% من الحيوانات».

تنوع حيوي

تقول الصحافية المتخصصة في الشؤون البيئية إخلاص نمر: «عندما نقطع الأشجار، فإننا نقلل التنوع الحيوي. الأشجار تعمل على حماية الغطاء النباتي، و تحافظ على درجة حرارة التربة، فعند إزالتها تتعرض التربة للشمس و تصبح هشة ومتآكلة وبالتالي تتعرى التربة، وشيئاً فشيئاً تصبح تربة جافة ولا تعود قوية للزراعة».

تحقيق

تتسبب هجمات الحوثيين في اليمن ضد السفن وناقلات النفط في البحر الأحمر وخليج عدن بكوارث بيئية تنتج عن غرق كميات هائلة من المواد السامة

هجمات الحوثيين

البحر الأحمر بيئة ملوّثات ونفايات وكوارث

تعز ـ **فخر العزب**

يشكو الصياد اليمني أحمد عبد الله، من أن البحر لم يعد يجود بالأسماك كما كان سابقاً، إذ نفق عدد كبير منها نتيجة التلوث البيئي في البحر الأحمر. يقول لـ«العربي الجديد»: «لم يعد البحر كريماً معنا، وبتّ في الأيام الأخيرة أصطاد نصف الكمية مقارنة بالسابق، بعدما نفقت وهجرت المياه أسماك كثيرة نتيجة التلوث في البحر. والسبب هو تسرّب النفط والمواد الكيميائية من ناقلات نفط استهدفتها عمليات الحوثيين». ويقول الصياد عبده الوازعي لـ«العربي الجديد»: «شاهدت بقعاً سوداء تطفو على سطح البحر خلال رحلات صيد في أماكن متفرقة. وأثّرت الهجرة الكبيرة للأسماك على الصيادين الذين يعيشون من المهنة، وقلصت كميات الصيد، ما رفع أسعار الأسماك، ومثلاً تلك التي كانت تباع بـ10 آلاف ريال (5,3 دولارات)، وصل سعرها إلى 14 ألف ريال (7,4 دولارات)». يضيف: «تعرّض هجمات الحوثيين في البحر الأحمر حياة الصيادين لخطر، ما جعل عددهم أقل، كما تضاءلت أرزاق الصيد بسبب نفوق وهجرة عدد كبير من الأسماك والأحياء البحرية».

وبعدما استهدف الحوثيون في 22 أغسطس/ آب الجاري بمقذوفات عدة ناقلة النفط «سونيون» التي حملت أكثر من مليون برميل نفط قبالة مدينة الحديدة الساحلية، في إطار حملتهم على السفن في البحر الأحمر تضامناً مع فلسطينيي قطاع غزة الذي تستهدفه حرب إسرائيلية منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، تصاعدت التحذيرات الدولية من خطر حدوث كارثة بيئية غير مسبوقة. وأعلن الناطق العسكري لجماعة الحوثيين العميد يحيى سريع، في بيان، تبني الجماعة استهداف الناقلة «سونيون» في البحر الأحمر، وأكد أن المقذوفات التي أصابتها «كانت دقيقة ومباشرة، ما جعل الناقلة معرضة للغرق». وفي وقت سابق، أعلنت البحرية الفرنسية أن فرقاطة حربية تابعة لها تعمل ضمن المهمة البحرية الأوروبية نفذت عملية إنقاذ ناجحة لإنقاذ طاقم الناقلة «سونيون»، فيما حذرت المهمة من أن الناقلة أصبحت تشكل خطراً ملاحياً وبيئياً.

واشتعلت النيران في الناقلة «سونيون» من جراء الهجمات التي شنها الحوثيون بصواريخ وزوارق مفخخة، وباتت في حالة جنوح حالياً بين ميناء اليمن وإريتيريا، ومهددة بالغرق بعدما تسرّبت المياه إليها. وأعلنت شركة الشحن اليونانية «دلتا تانكرز» التي تملك الناقلة «سونيون» أنها وضعت خططاً لتحريكها إلى مكان آمن، لكن ذلك لم يمنع تكثيف التحذيرات الدولية من خطر تسرّب حمولتها من النفط الخام إلى البحر الأحمر. أيضاً حذرت السفارة البريطانية في اليمن من أن هجوم الحوثيين على ناقلة النفط «سونيون» يهدد سواحل اليمن وصيادي الأسماك، ويُنذر بكارثة بيئية. أضافت: «الحسن الحظ أن طاقم الناقلة أنقذ لكنها تحمل 150 ألف طن من النفط باتت جانحة في البحر. ونحن نطالب الحوثيين بوقف الهجمات المتهورة وغير القانونية». ومساء أول من أمس، أعلن الحوثيون السماح سمحت بسحب السفينة التي تشتعل فيها النيران في البحر الأحمر منذ 6 أيام، وذلك «استجابة لمطالب دولية». وقال متحدث الجماعة محمد عبد السلام، عبر منصة إكس: «بعد تواصل جهات دولية عدة معنا خصوصاً الأوروبية، تم السماح لهم بسحب سفينة النفط المحترقة سونيون». واعتبر أن «احتراق هذه السفينة مثال على جدية اليمن في استهداف أي سفينة تنتهك قرار الحظر اليمني القاضي بمنع عبور أي سفينة إلى موانئ فلسطين المحتلة». وكان المبعوث الأميركي الخاص إلى اليمن، تيموثي ليندركينغ، قد أعلن أن هجمات الحوثيين «تشكل تهديداً بيئياً وملاحياً استناداً إلى الأضرار التي لحقت بالناقلة سونيون التي هاجمتها الجماعة قبل أيام». وقال، في تصريحات نقلها حساب مكتب شؤون الشرق الأدنى التابع لوزارة الخارجية الأميركية عبر منصة «إكس»: «الهجوم على سونيون تهديد بيئي وملاحي وشيك آخر نجم عن الهجمات المتهورة للحوثيين على ناقلات النفط والسفن التجارية. وتحمل الناقلة مليون برميل من النفط تشتعل بالنيران وتنجرف بعد هجمات الحوثيين».

أيضاً، حذرت وزارة الخارجية الأميركية من حصول كارثة بيئية في البحر الأحمر بعد احتراق ناقلة النفط «سونيون» التي هاجمها الحوثيون. وقال المتحدث باسمها ماثيو ميلر: «يبدو أن الحوثيين مصممون على إغراق الناقلة وحمولتها رغم إجلاء الطاقم. والحمولة تساوي أربعة أضعاف ما تسرّب في كارثة إكسون فالديز عام 1989، وهي أخر حوادث التلوث الكبيرة». أضاف: «أظهرت هجمات الحوثيين استعدادهم لتدمير صناعة صيد الأسماك والنظم البيئية الإقليمية التي يعتمد عليها اليمنيون وغيرهم من المجتمعات الإقليمية لضمان معيشتهم، ويكرر ذلك تقويضهم تسليم المساعدات الإنسانية الحيوية إلى المنطقة من خلال هجماتهم المتهورة». ويقول أستاذ تقييم الآثار البيئية في جامعة الحديدة الدكتور عبد القادر الخراز لـ«العربي الجديد»: «جميع السفن التي استهدفها الحوثيون، وأهمها روبيمار وتوتور وسونيون، كانت تنقل مواد خطرة جداً. والحمولة الأساسية لروبيمار كانت محددة بـ40 ألف طن لكن لم تظهر البيانات إلا 20 ألف طن منها عبارة عن أسمدة كيميائية فوسفاتية، وثمة شكوك في أن الـ20 ألف طن الأخرى عبارة عن نفايات خطيرة. واللافت أن روبيمار نفسها هي نفاية في الأساس لأنها تبحر منذ 27 عاماً، ويملكها لبنانيون وسوريون، ويوجد المكتب للشركة التي تسيّرها في بيروت، وبالتالي هناك علاقة كبيرة بين صفقات يعتقد بأنها تحصل بين الحوثيين ومافيات دولية لإغراق البحر الأحمر بالنفايات والملوثات».

ويشير إلى أن «سفينة توتر التي غرقت أيضاً جداً. والحمولة الأساسية لروبيمار كانت محددة بـ40 ألف طن لكن لم تظهر البيانات إلا 20 ألف طن منها عبارة عن أسمدة كيميائية فوسفاتية، وثمة شكوك في أن الـ20 ألف طن الأخرى عبارة عن نفايات خطيرة. واللافت أن روبيمار نفسها هي نفاية في الأساس لأنها تبحر منذ 27 عاماً، ويملكها لبنانيون وسوريون، ويوجد المكتب للشركة التي تسيّرها في بيروت، وبالتالي هناك علاقة كبيرة بين صفقات يعتقد بأنها تحصل بين الحوثيين ومافيات دولية لإغراق البحر الأحمر بالنفايات والملوثات».

ويشير إلى أن «سفينة توتر التي غرقت أيضاً إثر هجوم شنه الحوثيون حملت 80 ألف طن من الفحم، أما حمولتها من الوقود الخاص فكانت 2000 طن. وهناك أيضاً 200 طن من الوقود الخاص بسفينة روبيمار، وهذه كلها مخاطر بيئية كبيرة على الشعاب المرجانية التي يتميّز بها البحر الأحمر، وعلى البيئة البحرية الغنية بالكائنات والتنوع الحيوي الموجود في البحر الأحمر وعلى الشواطئ الرملية والشواطئ الصخرية. وتشمل بعض المخاطر الطيور باعتبار أن النفط الخام قد يترسب على أجساد الطيور المهاجرة والنادرة ويؤدي إلى نفوقها، والأكيد أن التلوث الخطير على سواحل اليمن وبيئته البحرية سيصل إلى دول تتشارك شواطئ البحر الأحمر معها». ويلفت الخراز إلى أن المواد الكيميائية تذوب في البحر ولا يمكن تتبعها، أما النفط الخام فيمكن تتبع بقعه، لكن أي نوع من التسرّب بسبب هجمات يتسبب في تكاليف مالية عالية وانعكاسات اقتصادية على الصيد البحري والفنادق البسيطة التي تعيش من الصيد البحري في المناطق الساحلية باليمن». ويشرح أن «سموم المواد الكيميائية والنفطية الخطرة ستذوب في البحر الأحمر وتغيّر خصائص المياه وتؤدي إلى تلوثها، ما يؤدي إلى نفوق وهجرة الأسماك. وهناك جانب آخر يتعلق بالتراكم الحيوي الذي قد يؤدي إلى ترسب هذه السموم في أجسام الأسماك من دون نفوقها، وبالتالي انتقالها عبر الصيد إلى الموانئ التقليدية قبل بيعها في الأسواق الداخلية، ما يعني انتقالها إلى غذاء السكان». ويتحدث الخراز أيضاً عن أن الكارثة لم تبدأ في الهجوم على الناقلة سونيون، بل قبله. وسونيون بالتالي كارثة إضافية كبيرة لا تختلف كمياتها عن الكمية التي في الباخرة صافر، إذ تحتوي على مليون برميل من النفط الخام. ويعني ذلك أننا نواجه خطراً كبيراً سيحتاج إلى بذل جهود كبيرة وتوفير تمويل بمليارات الدولارات، وأيضاً إلى مدة زمنية قد تتجاوز أربعة عقود من التأثيرات المتراكمة».

ويقول معاذ المقطري، رئيس المركز اليمني للإعلام الأخضر، لـ«العربي الجديد»: «تترك الهجمات المتكررة للحوثيين في البحر الأحمر آثاراً بيئية وخيمة على البحر الأحمر، حيث يؤدي تسرّب المواد النفطية والكيميائية إلى نمو طحالب ضارّة تخفّض نسبة الأكسجين في المياه، وأيضاً إلى نفوق كائنات بحرية، مثل الأسماك والرخويات والشعاب المرجانية. ويمهد ذلك لتلويث السلسلة الغذائية حيث تنتقل المواد السامة من الأسماك إلى الإنسان عبر الصيد، وأيضاً لتهديد مصادر المياه العذبة إذ قد تتأثر مياه البحر المحلاة بهذا التلوث». يتابع المقطري: «تؤثر هجمات الحوثيين بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، إذ تعطل حركة التجارة العالمية وتزيد تكاليف التأمين البحري، ما يرفع أسعار السلع. كما تهدد هذه الهجمات أمن الطاقة العالمي، خاصة أن جزءاً كبيراً من النفط الخام يمر عبر البحر الأحمر».

وكان الحوثيون هاجموا بصاروخين سفينة روبيمار للشحن المسجلة في بريطانيا في فبراير/ شباط الماضي، ما أدى إلى غرقها، علماً أنها كانت محمّلة باسمدة ووقود. وفي يونيو/ حزيران الماضي، نشر المتحدث العسكري باسم جماعة الحوثيين العميد يحيى سريع على منصة «إكس» مشاهد لاستهداف سفينة توتور، وهي ناقلة فحم مملوكة لليونان، بزورقين مسيّرين في البحر الأحمر، ما أدى إلى غرقها.

عينات للفحص من مياه البحر الأحمر قرب سفينة أغرقها صاروخ حوثي (خالد زياد/ فرانس برس)

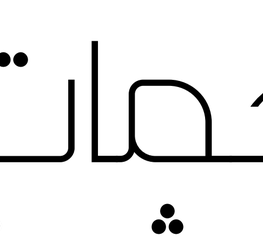

22
أغسطس/ آب الجاري هو تاريخ استهداف الحوثيين ناقلة النفط «سونيون» بمقذوفات عدة.

> تسرّب النفط والمواد الكيميائية من ناقلات نفط نتيجة عمليات الحوثيين
>
> سموم النفط والمواد الكيميائية تذوب في البحر الأحمر وتغير خصائص المياه

سكان جنوب ليبيا بلا مساعدات بعد الأمطار والسيول

انتقل ليبيون في مناطق ضربتها سيول الأمطار أخيراً من مرحلة تجاهل السلطات التحذيرات المسبقة إلى مرحلة المعاناة الكاملة والتشرد والنزوح وانعدام المساعدات

طرابلس ـ **أسامة علي**

تعاني مئات من الأسر التي تعيش في مناطق ومدن بجنوب ليبيا من تبعات السيول التي نتجت عن هطول أمطار غزيرة في الفترة الأخيرة، وأيضا من عدم تلقي أي مساعدات من حكومتي طرابلس وبنغازي. ورغم أن المركز الوطني للأرصاد الجوية توقع، في مطلع أغسطس/آب الجاري، وصول موجة أمطار مدارية إلى مناطق في جنوب ليبيا، بدءاً بالكفرة (جنوب شرق) وانتقالا إلى مناطق في الجنوب الغربي، وإمكانية حصول جريان في الأودية جراء الأمطار الغزيرة، تأخرت الحكومتان في ليبيا في إرسال فرق الإسعاف والطوارئ من أجل دعم بلديات المناطق المهددة بالأحوال الجوية السيئة، حتى أن ما أرسلته لم يكف لمواجهة الظروف التي عاشها سكان الجنوب. ومؤخراً، أعلن وزير الصحة في حكومة مجلس النواب، عثمان عبد الجليل، أن 1552 أسرة تضررت من الأمطار والسيول التي ضربت مدن الجنوب الغربي. وأشار إلى الحاجة العاجلة لصيانة وبناء العديد من المرافق، منها 12 وحدة صحية لتقديم الدعم اللازم لسكان المناطق المنكوبة. وقال عبد الجليل، في مؤتمر صحافي عقده بصفته عضواً في لجنة الطوارئ والاستجابة السريعة التي شكلتها حكومة مجلس النواب برئاسة نائب رئيس الحكومة سالم الزادمة، والتي نفذت زيارة ميدانية لهذه المناطق: «دمرت السيول العديد من المرافق، مثل طرقات ومبانٍ عامة وخاصة». ونقل عبد الجليل تعهّد حكومة مجلس النواب بتنفيذ إصلاحات شاملة للأضرار بعد إجراء الدراسات اللازمة، خاصة لمساكن 1552 أسرة جرى حصر الأضرار التي تعرضت لها، ومن بينها منطقة تهالة (جنوب غرب) التي تعتبر الأكثر تضرراً بالسيول. من جهته، كشف الزادمة، في المؤتمر الصحافي ذاته، أن أكثر من 80% من مساكن أهالي تهالة تدمرت وباتت غير صالحة. وكان مسؤولون في بلديات بجنوب غربي ليبيا تحدثوا عن أن سكان تهالة نزحوا بالكامل من مساكنهم، ويعيشون حالياً في خيام ومدارس بشكل جماعي، بينما أعلنت منظمة الهجرة الدولية نزوح أكثر من 5800 شخص من منطقة غات المحاذية لتهالة. وأعقب ذلك رصد مجلس النواب ميزانية طوارئ بقيمة 500 مليون دينار ليبي (105 ملايين دولار) للمناطق التي تضررت من الأمطار والسيول. لكن الناشط في مجال الإغاثة حمزة التواتي يؤكد أن مناطق غات والبركت وتهالة لم تشهد أي أعمال لإصلاح الأضرار التي خلّفتها السيول. وأوضح، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أنه «باستثناء وصول فرق طوارئ أرسلتها حكومتا البلاد لإجلاء أسر عالقة وسط السيول خلال موجة الأمطار الغزيرة لم يحصل أي شيء، في حين اكتفى مسؤولون من طرابلس وبنغازي بإجراء زيارات أطلقوا فيها وعوداً لم تُنفذ». وفيما أعلنت حكومة الوحدة الوطنية عودة التيار الكهربائي والاتصالات إلى المناطق المتضررة في الكفرة وغات، اعتبر التواتي هذه الخطوات «غير كافية، لأن مشاكل كثيرة لا تزال قائمة، ومن بينها المخاوف من تفشي الأوبئة جراء استمرار انتشار برك المياه، علماً أن بلدية غات أطلقت حملة لرش الأحياء بمبيدات ومعقمات، لكن برك المياه لا تزال تغرق أحياء في البركت وتهالة، ما يمنع السكان من العودة إلى منازلهم». يضيف التواتي: «يجب أن توفر الحكومات سيارات لشفط المياه من الأحياء ونقلها بعيداً، وما يفعله السكان بجهودهم الذاتية حالياً لا يكفي، واستمرار وجود البرك سيحولها بمرور الوقت إلى بؤر تتجمّع فيها حشرات ضارّة، والسكان أنفسهم يحتاجون إلى دعم ومساعدة لصيانة بيوتهم، وفي حال وصلت مساكن جاهزة للأسر الأكثر تضرراً فتظل مؤقتة، ولا بدّ من أن يعودوا إلى بيوتهم». وتتعلق بعض المخاوف لدى سكان المناطق المنكوبة بقرب دخول العام الدراسي الجديد، في وقت تضررت مدارس عدة بشكل كبير، بحسب ما يقول التواتي الذي يؤكد أن بعض المدارس تضررت بالكامل. وحول الأوضاع في الكفرة، يشير التواتي إلى أنها أفضل من تهالة وغات والبركت، ويستدرك بالقول: «لا تزال أزمة الكفرة محددة في المهجرين السودانيين بسبب الحرب، في وقت تعاني بلديتها من نقص حاد في الإمكانيات، لا سيما الطبية من أجل مواجهة مخاطر تفشي الأمراض». ودعت الإدارة العامة لشؤون الإصحاح البيئي التابعة لحكومة الوحدة الوطنية إلى إنشاء جسم وطني لوضع استراتيجية شاملة للحدّ من مخاطر الكوارث وإدارتها وتبادل الخبرات مع الدول العربية في شأن مواجهة الكوارث الطبيعية.

أحوال سيئة جدا بعد موجات السيول في ليبيا (محمود تركية/ فرانس برس)

لم تشهد بعض المناطق أي إصلاح للأضرار (محمود تركية/ فرانس برس)

مقبرة الخسفة... السياسة تخفي حقائق قتل آلاف العراقيين

بغداد ـ **محمد الباسم**

علمت الحكومات العراقية التي توالت بين عامي 2014 و2017 بأن حفرة «الخسفة» جنوب مدينة الموصل بمحافظة نينوى، تحوّلت إلى مقبرة حين احتل تنظيم «داعش» المحافظة، وهي لا تزال تحتوي حتى اليوم على آلاف الجثث لمدنيين وعسكريين وموظفين كانوا في الموصل، من دون أن يقترب منها أحد تمهيداً لدفن ضحايا إرهاب «داعش» بطريقة لائقة، وكشف تفاصيل عمليات القتل. ويشكل ذلك إخفاقاً حكومياً حقيقياً رغم عدم وجود عراقيل تمنع فتح المقبرة. و«الخسفة» التي تعرف بـ«الخفسة» محلياً، حفرة جيولوجية عميقة تبعد نحو 20 كيلومتراً من جنوب الموصل، مركز محافظة نينوى شمالي العراق، وتعد واحدة من المقابر الجماعية التي استخدمها «داعش» لتغييب جثث ضحاياه خلال سيطرته على الموصل بين يونيو/ حزيران 2014 ويوليو/ تموز 2017. ويقدر عدد الذين أعدمهم «داعش» والقاهم في الحفرة نحو 3 آلاف. ويتحدث البعض عن أعداد مضاعفة مرتين أو ثلاثة.

> لا تزال مقبرة الخسفة جنوب مدينة الموصل بمحافظة نينوى العراقية تضم آلافاً من جثث الموظفين المدنيين والعسكريين الذين قتلهم تنظيم «داعش». وفتح المقبرة حكاية إخفاء سياسي

موقع حفرة «الخسفة» جنوب الموصل (دريد فيسبيس/ فرانس برس)

ومن الواضح منذ سنوات عجز السلطات العراقية عن دخول حفرة «الخسفة»، وانتشال الرفات منها، في حين تبرر هذه السلطات الأمر بعدم وجود معدات ووسائل مناسبة لتنفيذ عمليات النزول إلى الحفرة وإخراج الجثث. لكن آخرين يعتبرون أن الأسباب الحقيقية سياسية لأن ضحايا الحفرة من سكان الموصل، وهناك جهات لا ترغب في الاعتراف بأن التنظيم الإرهابي وزع جرائمه على كل العراقيين بلا تمييز، وأن ضحاياه من سكان المناطق التي احتلها تحديداً أكثر من غيرها.

يقول مصدر عايش فترة احتلال «داعش» للموصل لـ«العربي الجديد»: «فتح مقبرة الخسفة مطلب شعبي في مدينة الموصل، لكن الحقيقة أن لا أحد يستطيع الحديث عنها خشية أن يطاولهم بطش جهات سياسية وفصائل مسلحة تتحكم بالقرار في المحافظة». ويوضح أن «إخراج الجثث أو دخول الخسفة سيُسكت من يتهمون أهالي الموصل بانهم كانوا يؤيدون داعش، فالحقيقة أن الآفاً من أبناء المدينة عارضوا الإرهاب، وقتلوا بأبشع الطرق». ويقول عضو مجلس محافظة نينوى مروان الطائي لـ«العربي الجديد»: «قضية حفرة الخسفة المشؤومة من أولويات عمل مجلس المحافظة، وتحظى باهمية كبيرة في الشارع الموصلي، لكن الانشغال بأمور سياسية وإدارية أرجأ فتح المقبرة. ونحن سنرتب هذا الملف في الأيام القليلة المقبلة بالتنسيق مع لجنة الأمن والدفاع في البرلمان والجهات المعنية، وسنكشف الحقائق وعدد الضحايا ويجري تعويض أهالي المتضررين». من جهته، يتحدث الناشط السياسي في محافظة نينوى، يحيى الأعرجي، لـ«العربي الجديد»، عن أن «إخراج الآف الجثث في الخسفة يتطلب ضغطاً سياسياً وشعبياً من داخل الموصل أولاً، ثم عبر وسائل إعلام ومنظمات دولية في الخارج. ويجب أن تتبع المنظمات الحقوقية نفس الطريقة التي افضت إلى فتح المقابر الجماعية الخاصة بضحايا داعش من الأيزيديين». ويُشير إلى أن «نحو 98 بالمائة من جثث حفرة الخسفة من أهالي الموصل الذين وقفوا في وجه الإرهاب وعارضوه، ما ينفي الاتهام الأبرز الذي يوجه إليهم بأنهم كانوا موالين للإرهاب، فالحقيقة أن الإرهاب قتلهم وغيّب كثيرين منهم في حفر ومقابر».

> دخول الخسفة سيُسكت من يتهمون أهالي الموصل بتأييد داعش
>
> إخراج آلاف الجثث في الخسفة يتطلب ضغطاً سياسياً وشعبياً

وفي يونيو/ حزيران 2023، أصدر رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي توجيهاً إلى الجهات المعنية بتقديم طلبات بالاحتياجات الخاصة بفتح مقبرة «الخسفة». وأعلن أن خطة العمل لفتح مقبرة الخسفة ستوضع بالتنسيق مع جهات عدة، لكن هذه المبادرة لم تبلغ مرحلة التنفيذ على الأرض. وفي يناير/ كانون الثاني الماضي، توقع مدير عام دائرة شؤون المقابر الجماعية في مؤسسة الشهداء العراقية، ضياء كريم، أن يستغرق فتح مقبرة «الخسفة» 5 سنوات على الأقل. وكانت دائرة شؤون المقابر قدمت اقتراحين في شأن مقبرة «الخسفة»، أولهما الاكتفاء بجمع رفات جنب المقبرة، وتخليد باقي الرفات وفق بانوراما ونماذج معينة بسبب صعوبة فتحها، أما الثاني فشمل تضافر جهود قطاعات عدة لفتح المقبرة الذي قد يستغرق 5 سنوات على الأقل.

ويقول الباحث إياد الدليمي إن «مجزرة الخسفة من أكبر المجازر التي حصلت في العراق، إذ تشير معلومات إلى أن التنظيم كان يرمي ضحاياه من أهالي الموصل في حفرة كبيرة تقع جنوب الموصل. وحتى الآن لا يعرف إجمالي عدد الضحايا الذين جرى التخلص منهم في هذه الحفرة التي تمثل أكبر مقبرة جماعية في العراق. وكل ما يعرف أن التنظيم تحدث بنفسه عن أنه قتل أكثر من ألفي شخص من معارضيه ورماهم في الحفرة، بينما تشير تقديرات إلى أن عدد الضحايا قد يتجاوز 4 آلاف». وبلغت الدليمي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، إلى أن «لا أحد من الجهات الرسمية أو المنظمات الحقوقية الدولية معني بفتح تحقيق حول ما جرى في تلك المنطقة، وبالتالي كشف تفاصيل تلك الفترة».